



المجلس القيادي الرئاسي اليمني (النشوء والاستمرار)

أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق¹، م.م. أحمد عبد الرحمن²

¹ كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين – العراق

² كلية العلوم / جامعة بغداد – العراق

shikdr@gmail.com

المخلص. في 7 أبريل/ نيسان 2022 تم الإعلان عن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في اليمن حيث نقل الرئيس عبد ربه منصور هادي السلطة إلى المجلس المكون من ثمانية أعضاء ، لتشمل مهام المجلس إدارة الدولة سياسياً وأمنياً خلال المرحلة الانتقالية، واعتماد سياسة خارجية متوازنة، وتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب. وتم منح المجلس صلاحيات واسعة تشمل تعيين المحافظين والقضاة ومدراء الأمن، والمصادقة على الاتفاقيات، وإنشاء البعثات الدبلوماسية. يواجه المجلس تحديات كبيرة تتطلب حكمة في التعامل مع الأوضاع المعقدة في اليمن، بما في ذلك التوترات بين الفصائل المسلحة المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المجلس القيادي الرئاسي، اليمن، النشوء، الاستمرار ، السلطة الانتقالية، الحرب في اليمن.

Abstract. The Yemeni Presidential Leadership Council was announced on April 7, 2022, with President Abd-Rabbu Mansour Hadi transferring power to the eight-member council. The council's tasks include managing the state politically and security-wise during the transitional period, adopting a balanced foreign policy, and enhancing security and counter-terrorism efforts. The council has



been granted extensive powers, including appointing governors, judges, and security directors, ratifying agreements, and establishing diplomatic missions. The council faces significant challenges that require wisdom in handling the complex situations in Yemen, including tensions among various armed factions.

Keywords: Presidential Leadership Council, Yemen, emergence, continuity, transitional authority, Yemeni civil war.

المقدمة

بتاريخ 7 أبريل/نيسان 2022، أطلق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إعلانه الرئاسي القاضي بإقالة نائبه علي محسن الأحمر، ونقل السلطة إلى مجلس رئاسي مكون من ثمانية رجال، في خطوة تعد بمثابة استقالة غير معلنه من منصبه، وذلك عقب إعلان الهدنة على أرض اليمن جراء الجهود التي بذلها المبعوث الأممي هانز غروندبرغ منذ أشهر، وتم الشروع في تنفيذها بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2022 لمدة شهرين قابلة للتديد، بعد موافقة الرئيس اليمني من جهة، وحركة أنصار الله الحوثيين من جهة أخرى عليها (رأي اليوم، 2015). لتشمل وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية على الأراضي اليمنية وخارجها، وتجميد المواقع العسكرية ودخول 18 سفينة محملة بالمشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، وتشغيل رحلات جوية يومية من مطار صنعاء إلى الأردن ومصر وتسهيل حركة المدنيين للتخفيف من معاناة أفراد الشعب اليمني في مناطق نفوذ الحركة بعد فترة صعبة من الحرب والحصار وتوقف صرف رواتب الموظفين تسببت في مأساة إنسانية كبيرة بحاجة إلى جهود استثنائية كبرى للحد من وطأتها، ما لزم الأمم المتحدة تعيين ضباط ارتباط مخولين يعملون تحت مظلة مكتب المبعوث الأممي مهمتهم تنسيق الأمور بين أطراف النزاع.

هدف البحث: تحليل إنشاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني وتقييم مهامه في المرحلة الانتقالية. أهمية البحث: تسليط الضوء على التحديات والفرص التي يواجهها المجلس في تحقيق الاستقرار والأمن في اليمن. وتقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بفعالية. إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول سؤال مركزي مفاده: ما مدى قدرة مجلس القيادة الرئاسي على تحقيق أهدافه في ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه اليمن؟.



فرضية البحث: يفترض البحث أن مجلس القيادة الرئاسي يمكنه تحقيق الاستقرار والأمن في اليمن إذا تم دعم مهامه بحكمة وإدارة فعالة.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بإنشاء المجلس ومهامه.
المنهج التاريخي: لدراسة تطور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن وتأثيرها على عمل المجلس.

1. المظلة الدستورية للإعلان

استند الرئيس هادي في خطابه الذي عرف بـ "إعلان نقل السلطة"، والذي يوصم بأنه إعلان مفاجئ لليمنيين، إلى مقتضى المادة (9) من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، والتي تنص على: "سيخذ الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية" (الآلية التنفيذية، كما ورد في قناة الجزيرة، 2022).

وقد نص الرئيس في الإعلان:

"أعلن إنشاء مجلس قيادة رئاسي لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية، وأفوض مجلس القيادة الرئاسي تفويضًا لا رجعة فيه بكامل صلاحياتي وفقًا للدستور والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وتشكيل هيئة تجمع مختلف المكونات لدعم ومساندة مجلس القيادة الرئاسي في مهامه" (YouTube، 2022).

لكن الملاحظ أن الإعلان، الذي تلاه وزير الإعلام اليمني بالنيابة عن الرئيس، قد ورد دون ذكر المادة الدستورية التي تم الارتكاز عليها، ما يوحي بأنه بمثابة دستور مؤقت يؤسس لحقبة قادمة من تاريخ اليمن، لأنه خول المجلس الجديد فعليًا بالعديد من الصلاحيات المهمة التي لا نجد لها جذورًا صريحة في دستور الجمهورية اليمنية سوى المادة (124) التي تنص على:

"يعاون رئيس الجمهورية في أعماله نائب الرئيس، وللرئيس أن يفوض نائبه في بعض اختصاصاته" (دستور الجمهورية اليمنية، 2022).

وقد نصت المادة (1-ب) من الإعلان على:

"يختص مجلس القيادة الرئاسي، بالإضافة إلى صلاحياته الواردة أعلاه، بكافة صلاحيات نائب

الرئيس".

وهي :



1. إدارة الدولة سياسياً وعسكرياً وأمنياً طوال المرحلة الانتقالية.
 2. اعتماد سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الدولة وأمنها وحدودها.
 3. تيسير ممارسة الحكومة لاختصاصاتها بكامل صلاحياتها طوال المرحلة الانتقالية.
 4. اعتماد السياسات اللازمة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية.
 5. تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال اعتماد السياسات التي من شأنها أن تمنع حدوث أي مواجهات مسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، وتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة وطنية موحدة في إطار سيادة القانون، وإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، ووضع عقيدة وطنية لمنتسبي الجيش والأجهزة الأمنية، وأي مهام يراها المجلس لتعزيز الاستقرار والأمن.
 6. تعزيز المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق والواجبات وتحقيق الشراكة الواسعة. كما خول الرئيس هادي عدة صلاحيات مطلقة لرئيس المجلس الجديد من أهمها :
 - أ. القيادة العليا للقوات المسلحة .
 - ب. تعيين المحافظين ، وقضاة المحكمة العليا ، ومدراء الأمن ، ومحافظ البنك المركزي .
 - ج. المصادقة على بعض الاتفاقيات .
 - د. إنشاء البعثات الدبلوماسية .
 - هـ. دعوة مجلس الوزراء لاجتماع مشترك .
 - و. إعلان حالة الطوارئ وفقاً للقانون والدستور .
- ما يمنح الدلالة بأن الإعلان الذي ورد وكأن هادي أقال بموجبه ذاته بذاته، وبطريقة دراماتيكية (على نحو غير معلن ويتعارض مع أسس استقالة الرئيس المنصوص عليها في المادة (114) من الدستور)، قد ورد وفي ثناياه ما يعطل الدستور ويجعل بنود الإعلان تحل محله طبقاً للمادة (9): (التعارض) من الإعلان، التي تنص على الآتي:
- "يلغي هذا الإعلان ما يتعارض مع أحكامه من نصوص الدستور والقوانين" (دستور الجمهورية اليمنية، 2022).



وهو ما يتعارض والصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية، وما ورد في الباب الخامس من الدستور الخاص بـ (أصول تعديل الدستور). كما منح الإعلان للمجلس صلاحية تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار، دون أن يتطرق إلى مضامين القانون رقم (62) لسنة 1991 الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الوطني (الجهاز المركزي للمعلومات، 1991)، وهل إن اللجنة أعلاه هي البديل الجديد عنه أم لا.

لا سيما وأن مجلس القيادة الرئاسي قد تشكل من قيادات لجماعات مسلحة غير مصنفة من ضمن تشكيلات الجيش اليمني، ومرتبطة بدول إقليمية (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة... تحت مظلة ما يطلق عليه التحالف العربي لدعم الشرعية)، وتتسم بالتنازع وتقسيم النفوذ فيما بينها على أرض اليمن، طبقاً للخريطة الواردة في أدناه المنشورة في العام 2020 على موقع قناة الجزيرة على الإنترنت.



خريطة رقم 1 (خريطة اليمن)

المصدر : <https://2u.pw/9Waf1>

على ما يبدو، فإن حكم الأمر الواقع (*de facto*) قد فرض واقعاً جديداً نقل السلطة إلى زعامات تلك الجماعات، بما يُعد تعطيلاً صريحاً لنص المادة (36) من الدستور، التي تنص على حظر الجماعات المسلحة:



"الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى، وهي ملك الشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى..." (دستور الجمهورية اليمنية، 2022).

وطبقاً لرأي غريغوري دي. جونسون، فإنه من غير الواضح ما إذا كان الرئيس هادي يمتلك بالفعل الصلاحية الدستورية لنقل الرئاسة، حيث ينص الدستور في مادته (105) على أن "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقاً للدستور" (دستور الجمهورية اليمنية، 2022).

ويضيف جونسون بأن هادي مسؤول عن انهيار محادثات السلام في الكويت، وحثه جيران اليمن على التدخل العسكري، وهو ما أكدته تصريحات جمال بن عمر في مؤتمره الصحفي بتاريخ 25 أبريل/نيسان 2015، إذ قال:

"أبلغت أعضاء مجلس الأمن بأن اليمنيين كانوا قريبين من التوصل إلى اتفاق قبل بدء الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية" (رأي اليوم، 2015).
أما أحمد ناجي، فيعزو إعلان نقل الصلاحيات إلى أسباب عدة تفسر رؤية جونسون أعلاه القائلة بتجاوز هادي للدستور (رأي اليوم، 2015).

أ. اقتناع التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والمعارض لحركة أنصار الله بأن عليه انتهاز مقاربة مختلفة للصراع في اليمن، تركز بشكل أكبر على التوصل إلى حلول سياسية، بدلاً من الاعتماد على استراتيجية عسكرية بالدرجة الأولى. وتوطدت هذه القناة بعد الهجمات التي شنت مؤخراً على أراضي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأظهرت أن ديناميكيات الحرب بدأت تتمدد إلى خارج الحدود اليمنية وتطرح تهديداً حقيقياً على البلدين. ومن هذا المنطلق، أصبحت أولوية التحالف، أقله في الوقت الراهن، خفض التصعيد (رأي اليوم، 2015).

ب. ضعف الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وقدرته على إدارة الكوارث المتعددة التي شهدتها اليمن خلال الحرب. فهو في المنفى منذ بدء الحملة العسكرية للتحالف بقيادة السعودية في اليمن في آذار/مارس 2015، ولم يُد قدرته على تحمل مسؤولياته. وفي السنوات الأخيرة، لم يستطع أداء مهامه لأسباب صحية، فما كان من نجليه إلا أن ملأ هذا الفراغ الذي برز في مؤسسة الرئاسة. ما سمح للسعوديين بتعزيز أجندتهم وتشكيل الوضع في اليمن كما يشاؤون. لكن التغيير



الأخير الذي طرأ على استراتيجية التحالف يعني أن هادي لم يعد الشخص المناسب، ويتطلب الأمر قيادة يمنية جديدة (رأي اليوم، 2015).

ج. أما على المستوى المحلي، فقد أفرزت الحرب مجموعات عسكرية عدة، والكثير منها لم يكن خاضعاً لسيطرة هادي، بل تربطه علاقات مباشرة مع التحالف. وقد بذلت محاولات ترمي إلى دمج هذه القوات ووضعها تحت إشراف المؤسسات الرئاسية، ما دعى التحالف لتشكيل مؤسسة جديدة هي مجلس القيادة الرئاسي، من شأنها أن تجمع الجهات الحكومية وغير الحكومية ضمن هيئة واحدة. ويتألف هذا المجلس من ثمانية أعضاء، يمثل كلٌّ منهم القوات العسكرية أو شبه العسكرية المتواجدة في الميدان، وهي جميع المجموعات المدعومة من الإمارات والسعودية (رأي اليوم، 2015).

2. توليفة مجلس القيادة الرئاسي

تعد توليفة مجلس القيادة الرئاسي المعين خلطة (أغلبها من مجموعة قيادات لعدة قوى مسلحة غير نظامية تسيطر على مناطق مختلفة داخل اليمن كما واضح في الخريطة أعلاه)، ومن خلفيات عسكرية شغلت مناصب قيادية في اليمن قبل وبعد إعلان الوحدة عام 1991، طبقاً للمادة (1) من إعلان رئيس الجمهورية الذي حددهم بالأسماء في نص الفقرة (ج) من المادة المذكورة، كما يلي:

"مادة 1: مجلس القيادة الرئاسي.

(أ): ينشأ بموجب هذا الإعلان مجلس قيادة رئاسي لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وأفوض مجلس القيادة الرئاسي بموجب هذا الإعلان تفويضاً لا رجعة فيه بكامل صلاحياتي وفق الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (دستور الجمهورية اليمنية، 2022؛ مجلس النواب اليمني، 2022).

(ب): يختص مجلس القيادة الرئاسي بالإضافة لصلاحياته الواردة أعلاه بكافة صلاحيات نائب الرئيس.

(ج): يكون مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رشاد محمد العليمي، من مواليد 1954 في إحدى قرى محافظة تعز جنوب اليمن، خريج كلية الشرطة والعلوم العسكرية عام 1975، وحاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة عين شمس في مصر. وبدء حياته नाصري التوجه ثم انتظم في صفوف المؤتمر الشعبي العام، وظل يتحرك في الأعوام كقائد لجناحه الموالي للرئيس هادي (رأي اليوم، 2015).

وبعضوية سبعة أعضاء هم:



- (1) سلطان علي العرادة.
- (2) طارق محمد صالح.
- (3) عبد الرحمن أبو زرعة.
- (4) عبدالله العلمي باوزير.
- (5) عثمان حسين مجلي.
- (6) عيدروس قاسم الزبيدي.
- (7) فرج سالمين البحسني.

وفي أدناه ترجمة لكل شخصية من شخصيات المجلس المذكور:

أ. رئيس المجلس / اللواء الدكتور رشاد العلمي

يعد العلمي أحد أبرز المستشارين في الرئاسة اليمنية منذ العام 2014، ويوصف بأنه شخصية استخبارية بامتياز وأمنية رفيعة على مستوى اليمن والمستوى الإقليمي. ويمتلك شخصية تتسم بعلاقة ودية مع كافة الشرائح السياسية في الداخل اليمني، وكذلك مع دول المحيط الخليجي، لا سيما السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية (انظر: الخبر برس، 2022: <https://alkhabrpress.com/archives/1573439>).

تورد بعض المصادر بجلاء تأثير شبكة علاقاته من خلال اللقاء بالمبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ، قبل ساعات من تعيينه كرئيس للمجلس القيادي الرئاسي بصلاحيات مطلقة لا يمكن للأعضاء منازعته عليها.

تقلد رئيس المجلس القيادي في حياته مناصب أمنية ومدنية عدة، ففي بداياته عمل ضابطاً في إدارة البحث الجنائي، بالإضافة إلى عمله كتدريسي محاضر في جامعة صنعاء حتى العام 1989، ثم انتقل أبان العام 1994 لتولي منصب رئيس مصلحة الهجرة والجوازات، ليتولى في العام 2001 حقيبة وزارة الداخلية اليمنية حتى العام 2008 ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء.

ب. اللواء سلطان علي العرادة

من مواليد 1958، ويشغل منصب محافظ مأرب منذ 6 أبريل / نيسان / 2012. حاصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة صنعاء. ينحدر العرادة من قبيلة عبيدة المأربية التي تستوطن في ثلث جغرافية المحافظة التي تولى إدارتها، واختارته قبائلها ليكون على قمة مشيختها القبلية وصاحب الكلمة في خلافاتها.



عمل سلطان العرادة عضوًا في مجلس الشورى أبان العام 1987م، ونال عضوية مجلس النواب في دورتين انتخابيتين 1993م، 1997م، وكان مرشحًا توافقيًا للأحزاب السياسية الفاعلة. ويعد أحد أقرب المقربين إلى الرئيس هادي، حيث يتولى الإدارة المدنية والعسكرية لمنطقة حقول النفط والغاز (رأي اليوم، 2015).

ت. العميد طارق صالح

من مواليد 1970، والقائد السابق للحرس الخاص واللواء الثالث حرس جمهوري خلال حقبة حكم عمه الرئيس الأممي الأسبق الراحل علي عبد الله صالح. في بداية المطاف، كان مناوئًا لسلطة عبد ربه منصور هادي والتحالف العربي في اليمن، لكن بعد مقتل عمه في نهاية عام 2017، اختفى من صنعاء، ثم ظهر بعد مدة في عدن بتعاون إماراتي.

يتزعم صالح قوة مسلحة (تعرف بالمجلس السياسي لقوات المقاومة الوطنية، بتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة)، وتوصفها بعض المصادر بأنها قوة قتالية محترفة تنتشر على السواحل الغربية لليمن المطلة على مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات المائية الدولية، لكنها لم تتعاون مع سلطة عبد ربه منصور هادي حتى وقت قريب من إصدار الأخير لإعلانه الرئاسي (رأي اليوم، 2015؛ الخبر برس، 2022).

ث. العميد عبد الرحمن صالح المحرمي (أبو زرعة)

من مواليد 1980، بلدة جبل محرم، يافع، محافظة لحج (وهو نجل رجل الأمن في يافع، صالح زين المحرمي). درس العلوم الشرعية في معهد دار الحديث. ويتزعم حاليًا قيادة قوة مسلحة (تعرف بقوات العمالة، مؤلفة من 17 لواء عسكريًا بتمويل من الإمارات العربية المتحدة)، وتوصفها بعض المصادر بأنها الأحدث تسليحًا وتدريبًا (الخبر برس، 2022).

ج. السيد عبد الله العليمي باوزير

من مواليد 1979 محافظة شبوة، حاصل على بكالوريوس الطب العام من جامعة عدن، وبكالوريوس الشريعة والقانون من جامعة العلوم والتكنولوجيا، والماجستير في الإدارة من الجامعة الماليزية. شغل منصب مدير مكتب رئيس الجمهورية (عبد ربه منصور هادي) منذ العام 2016 حتى صدور الإعلان بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، ويوصف بأنه شخصية مرنة منفتحة بعلاقاتها الواسعة على مختلف شرائح المجتمع اليمني.

ح. عثمان حسين فايد مجلي



مواليد صعدة 1970، خريج الدفعة 28 من كلية الشرطة، ولديه ليسانس في القانون.

يعد مجلي أحد الشخصيات العشائرية البارزة في مسقط رأسه.

عمل في الإدارة العامة للبحث الجنائي في محافظته من 1994-1997، ليشغل بعدها أحد مقاعد البرلمان كنائب عن المؤتمر الشعبي العام. أسندت له حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب عام 2016.

خ. اللواء عيدروس قاسم الزبيدي

مواليد الضالع 1967، خريج كلية الطيران (صنف الدفاع الجوي).

عمل بعد تخرجه في صنف الدفاع الجوي، ثم في قوات النجدة والقوات الخاصة حتى عام 1994، ليغادر إلى جيبوتي على إثر فشل حركة انفصال الجنوب في ذلك العام. عاد إلى اليمن في العام 1996 ليؤسس حركة "حتم" أو "حركة تقرير المصير"، كأول حركة جنوبية تتبنى عمليات مسلحة ضد القوات الحكومية.

بين عامي 1996 و1998، قامت الحركة بعمليات عسكرية استهدفت القوات الحكومية، وحُكم عليه بالإعدام غيابياً. وفي العام 2000، أصدر عنه الرئيس الراحل علي عبد الله صالح عفواً أدى إلى إسقاط الحكم عليه، فاتجه بعدها إلى العمل السياسي ضمن كتلت أحزاب اللقاء المشترك.

في ديسمبر 2015، أصدر الرئيس هادي قراراً بتعيينه محافظاً لعدن، لكنه أقاله من المنصب يوم 27 أبريل 2017 وعيّنهُ سفيراً في وزارة الخارجية. وفي 2017، أسس المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو من أشد المطالبين بانفصال الجنوب اليمني وإعادة تأسيس دولته (الجزيرة، 2017: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/5/14> | من-هو-عيدروس-الزبيدي).

د. اللواء الركن فرج سالمين البحسني

مواليد حضرموت 1955، خريج الكلية العسكرية العليا السوفيتية 1975 (صنف المدفعية والصواريخ)، وحاصل على ماجستير الدراسات العسكرية من جامعة فرونزا العسكرية السوفيتية عام 1983.

عمل رئيساً لسلاح المدفعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) قبل الوحدة، ثم مديراً لمكتب رئيس أركان الجيش اليمني ومعهد تأهيل القادة بعد الوحدة في عام 1990.



عاد البهسني إلى اليمن عام 2015 بعد غياب على إثر أحداث 1994، ليقود معركة تطهير حضرموت من تنظيم القاعدة، ثم تولى بعدها منصب محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية في المكلا (الأيام، 2022).

3. المهمة العسيرة

منذ بداية صدور الإعلان بنقل الصلاحيات من هادي إلى العلمي ونوابه يدور الحديث عن ثلاثة محاور أساسية على المجلس الرئاسي أن ينفذها سريعاً هي (العربي الجديد، 2022، 19 أبريل):
أ. تحويل الهدنة الإنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار والشروع في مفاوضات عاجلة مع جماعة أنصار الله، لحل كل الإشكالات وعودة الأمن والاستقرار إلى اليمن في أجواء نقية من العدالة والمساواة.
لكن الجماعة ما زالت تطالب بحوار مع التحالف الذي تقوده السعودية في المقام الأول، طبقاً لما صرح به السفير إبراهيم الديلمي، الذي قال بعدم شرعية المجلس الجديد، وبأنه محاولة للالتفاف على حقيقة ما يحدث في اليمن بتنسيق سعودي أمريكي (صحيفة الأيام، 2022، 12 أبريل).

وهو ذات الرأي الذي ذهبت إليه تغريدة محمد عبد السلام، المتحدث باسم جماعة أنصار الله، عبر حسابه على منصة "تويتر"، التي صرح بها غداة نقل الصلاحيات لمجلس القيادة، قائلاً بأن:
"طريق السلام يكون بوقف العدوان ورفع الحصار وخروج القوات الأجنبية من البلاد. دون ذلك محاولة يائسة لإعادة ترتيب صفوف الأطراف (الموالية للحكومة) للدفع بهم نحو مزيد من التصعيد. شعبنا اليمني ليس معنياً بإجراءات غير شرعية صادرة خارج حدود وطنه من جهة غير شرعية" (عبد السلام، 2022: <https://2u.pw/ppez3>).

ث. إنقاذ الاقتصاد من الانهيار والاستفادة من الوديعة الخليجية البالغة ملياري دولار في كبح تدهور العملة اليمنية، والسعي لانعقاد مؤتمر المانحين لإعمار اليمن.
فبحسب استعراض مارتن غريفيثس، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، أمام مجلس الأمن، قال:

"بعد أكثر من سبعة أعوام على الحرب، أصبحت (الحالة) في اليمن، بما يشير إليها العاملون في المجال الإنساني، حالة طوارئ مزمنة. وكما يعلم العاملون في مجال الإغاثة، هناك مخاطر جسيمة تترتب على حالات الطوارئ المزمنة: الشلل والإنهاك. لا يجب أن نستسلم لتلك القوى".

وأشار إلى أن اليمن لا يزال بحاجة إلى مساعدة عاجلة، إذ يرتفع مستوى الجوع والمرض وغيرهما من المآسي بشكل أسرع مما يمكن لوكالات الإغاثة التصدي له. تؤكد تقييمات جديدة من قبل الشركاء



الإنسانيين للأمم المتحدة في اليمن أن 23.4 مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة، من بينهم 19 مليون سيجوعون في الأشهر المقبلة، وهو ارتفاع بحوالي 20% منذ السنة الماضية. وأكثر من 160,000 من هؤلاء الأشخاص سيواجهون ظروفًا شبيهة بالمجاعة. لقد سَـرَّعت الحرب من الانهيار الاقتصادي في اليمن، ودفعت العائلات إلى العوز. هذا الانهيار هو واحد من أكبر محركات الاحتياجات الإنسانية، وإن المشهد قاتم، بحسب المسؤول الأممي.

وتعتمد اليمن على الواردات التجارية لحوالي 90% من الغذاء، وتقريبًا جميع واردات النفط والسلع الأساسية. ويأتي حوالي ثلث القمح اليمني من روسيا وأوكرانيا، حيث قد يؤدي النزاع الحالي إلى تقييد الإمدادات وزيادة الأسعار الغذائية – والتي تضاعفت أصلًا في اليمن العام الماضي (الأمم المتحدة، 2022: <https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096352>).

ج. تفعيل مؤسسات الدولة عبر استثمار حالة التوافق الناجمة عن نقل السلطة ووجود القوى الفاعلة كافة تحت مظلة واحدة، لإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة من داخل العاصمة المؤقتة عدن.

في هذا الصدد أوضح العلمي محددات مهام المجلس الرئاسي في كلمته أمام البرلمان حين قال: «المجلس سيسعى بكل جهد وإخلاص من أجل السلام، وستظل يده ممدودة للسلام العادل والمستدام الذي يحافظ على الدولة ومؤسساتها الدستورية ونظامها الجمهوري ووحدتها الوطنية، السلام الذي يعزز المواطنة المتساوية والحرية والعدالة الاجتماعية ومنظومة الحقوق والحريات، ويستند إلى الإرادة الشعبية الحرة ويستعيد حالة الإجماع الوطني، مثلما تجلّت بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتوافقات المرحلة الانتقالية التي تنظمها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية و(اتفاق الرياض)» (الشرق الأوسط، 2022، 21 أبريل).

وعدّ المؤسسة العسكرية والأمنية، «واحدة من أهم ركائز الاستقرار»، وقال إن مهمة المجلس «هي الحفاظ عليها أفرادًا ومؤسسات، وتعزيز دورها في حماية الوطن وسيادته والحفاظ على مكتسباته». ولفت إلى أن المجلس سيولي اهتمامًا خاصًا بالمؤسستين العسكرية والأمنية ورفع قدرتهما وكفاءتهما وتكريس سلطات إنفاذ القانون وحماية المواطن وتعزيز استقرار الدولة.

في هذا المضمار يرى عماد حرب بأن المجلس يسعى لتوحيد النخب السياسية، وبالأخص ذات الأجنحة العسكرية غير النظامية المتنافرة، والقوى التي تجتمع مع غيرها فقط من أجل الوقوف بالضد من جماعة أنصار الله، في ذات الوقت الذي تكثر بينها عناصر الانقسام بالنظر للاختلافات في مواقفهم ومصالحهم وأجنداتهم، بالإضافة إلى رعاتهم الخارجيين.



والتي تجلّت من ساعة أداء القسم. فمن الصعب تخيل تخلي السيد عيدروس الزبيدي عن رغبته في جنوب منفصل وعمله ضمن المجلس على توحيد البلاد، وهو الممتنع عن ذكر "النظام الجمهوري ووحدة الوطن" خلال أدائه اليمين الدستوري. وبنفس الدرجة من التعقيد، إقناع أصحاب الأجنحة العسكرية غير النظامية من الأعضاء بعدم استخدام سلطاتهم القسرية لإجبار الآخرين على الموافقة على طلباتهم وتلبية طموحاتهم.

وهذا ما يجعل عمل المجلس مرهوناً دائماً باتفاق الرعاة من خارج اليمن لتلك القوى، ويعقّد مشهد تفعيل مؤسسات الدولة.

4. خلاصة الجهود بعد مرور أكثر من عامين

بعد مرور أكثر من عامين على تأسيس المجلس ما زالت الكثير من الجهود لم تثمر عن ما كان يصبو شعب اليمن إليه، وفي ما يلي خلاصة لتلك الجهود:

أ. على صعيد وقف إطلاق النار:

لم يتمكن مجلس القيادة الرئاسي اليمني من تحويل الهدنة الإنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار بشكل كامل. ومع ذلك، هناك جهود مستمرة لتحقيق هذا الهدف عبر مساح إقليمية ودولية، تشمل جولات ومشاورات أجراها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، بالإضافة إلى زيارات لوفود سعودية وعمانية إلى صنعاء (الجزيرة، بدون تاريخ). كما زار وفد من جماعة أنصار الله برئاسة محمد عبد السلام الرياض من أجل التوصل إلى حلول خلال العام 2023. وفي تصريحات لصحيفة الشرق الأوسط، عبّر عبد السلام عن تفاؤله بقاءات الرياض قائلاً إن السلام هو الخيار الأول الذي يتم العمل عليه، معبراً عن أمله في حصول التقدم بالملفات الإنسانية والعسكرية والسياسية كافة، وبما يحقق السلام والاستقرار في اليمن ودول الجوار والمنطقة، لاسيما وأن الزيارة إلى الرياض تأتي في سياق النقاشات السابقة التي تمت مع الوفد السعودي في مسقط وصنعاء (الشرق الأوسط، 2023).

ب. على الصعيد التعاون الاقتصادي:

غرد رئيس الوفد المفاوض لجماعة أنصار الله محمد عبد السلام على منصة إكس بتاريخ 23 تموز / يوليو 2024 حول حزمة من الاتفاقات، وهي:

إلغاء القرارات والإجراءات ضد البنوك من الجانبين والتوقف مستقبلاً عن أي قرارات أو إجراءات مماثلة.



استئناف طيران اليمنية للرحلات بين صنعاء والأردن وزيادة عدد رحلاتها إلى ثلاث يومياً، وتسيير رحلات إلى القاهرة والهند يومياً أو بحسب الحاجة.

تعقد اجتماعات لمعالجة التحديات الإدارية والفنية والمالية التي تواجهها الشركة.

البدء في عقد اجتماعات لمناقشة كافة القضايا الاقتصادية والإنسانية بناءً على خارطة الطريق (عبد السلام، 2024).

ث. حقق المجلس الرئاسي اليمني بعض التقدم في بسط الأمن في عدن، ولكن التحديات لا تزال قائمة، فالجهود التي تشمل تعزيز وجود قوات الشرطة والأمن العام، والتعاون مع القوى المحلية لضمان الاستقرار، ما زالت بحاجة للمزيد من العمل، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الوضع الأمني قد يتأثر بعوامل متعددة مثل التوترات السياسية والاقتصادية.

يُذكر أن جهود مجلس القيادة الرئاسي اليمني في بسط الأمن وتفعيل مؤسسات الدولة تتركز بشكل أكبر في المناطق التي تقع تحت سيطرته، مثل عدن.

5. الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن القول بأن اليمن التي:

مشت كثيراً على دمه، وضعيها الطريق في ظل دجى معتم

(كما يقول البردوني، 1991)،

هي اليوم على مفترق طرق نأمل أن يأخذها نحو الارتقاء والتنمية، وينأى بها عن التخلف والهاوية.

ولا يتحقق ذلك - حسب ما تراه هذه الدراسة (على قدر جهدها وطاقتها) - إلا من خلال:

اهتمام رجل الأمن ورئيس المجلس القيادي ونوابه بأعمال التنمية المستدامة وأهدافها، لا سيما الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، وجعلها على رأس أولوياتهم للحاجة الملحة إلى ذلك، فقد فتكت الأوبئة بأهل اليمن أكثر مما فتكت بهم الحروب، وزادت الفوضى من جوع الناس. وقد قيل في الأثر: "حيث النظام تجد الطعام، وحيث الفوضى تجد الجوع" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [UNDP]، 2023). والجوع لا يفرق بين صنعاني وعدني، ولا بين بنت حضرموت وبنت صعدة. فلا سلام من دون طعام يُقدَّم إلى كل يمنية ويمني على تلك الأرض الطيبة.

السعي الحثيث لإنهاء حالة إيقاف العمل بالدستور، كما هو واضح في إعلان نقل الصلاحيات وتأسيس المجلس، لأن البناء السليم لمؤسسات الدولة يحتاج إلى التمسك بالدستور وجعل الهوية الوطنية فوق الهويات الفرعية وتغولها على بنوده. فضلاً عن الحاجة إلى الحرية، التي لا يمكن لها أن تسود



في مجتمع من المجتمعات إلا بجعل التسليح في يد واحدة، وتحريكه عبر تلك اليد التي وفدت إلى مكانها برضى الجمهور وحازت على احترامه. وهي مهمة يسيرة إذا توفرت الإرادة على تحقيقها، وعسيرة إذا غلبت المصالح الشخصية على مصلحة الوطن. ولا يُنجز ذلك إلا من خلال التمسك بمبادئ التسامح وتغليب لغة الحوار على لغة التخوين؛ فالكل في مركب واحد والمعادلة صفرية النتائج، حتى إذا ما تغلبت قوة على الأخرى. لأن التسامح ترياق يدمل كل الجراحات، والتشنج والتخوين طريق متصحر غزير الأشواك. ومن شغل منصب وزير الداخلية سابقاً يعرف جيداً كيف يُسقي الصبار ليزهر؛ لأن النحل علمنا كيف يشفي عسل الصبار الحروق (البنك الدولي، 2022).

الاستفادة من قوى المجتمع المدني (CSO) ونخبها الريادية للتعاون في بناء دولة قوية متسامحة توفر بيئة حاضنة للارتقاء التنموي، في ضوء أعمال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، للتغلب على حالة الاستبعاد عن مشاركتها في إدارة الحكم طبقاً لإعلان نقل الصلاحيات (UNDP، 2023). ذلك لأنها خير رافعة لإنجاح الحوار وتحقيق التسامح، على أن يتم التفكير جدياً بتمويلها داخلياً، لأن قوة تأثيرها كقوة المؤسسة العسكرية، التي يفككها تأثير القوى الخارجية عليها حتى يجعلها من الآفلين.

ضرورة فتح الآفاق وتوفير البيئة الآمنة لعمل القطاع الزراعي والصناعي الخاص، بغية النهوض التنموي وتوفير الأمن الغذائي وتقليل الفقر من خلال فرص عمل تستفيد منها القوى الشابة التي يمكنها أن تحمل المعول بدلاً عن السلاح (FAO، 2021).

المصادر

- [1] رأي اليوم. (2015، 27 أبريل). عنوان المقال غير مذكور. <https://2u.pw/TwtDk>
- [2] قناة الجزيرة. (2022). نص إعلان نقل السلطة في اليمن. <https://www.youtube.com/watch?v=VWEkvi15IDo>
- [3] دستور الجمهورية اليمنية. (2022). دستور الجمهورية اليمنية. مجلس النواب اليمني. <https://parliament-ye.com/project/Front/1561596449.Constit.pdf>
- [4] الجهاز المركزي للمعلومات اليمني. (1991). القانون رقم 62 لسنة 1991 بشأن إنشاء مجلس الدفاع الوطني. https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11334
- [5] الخبر برس. (2022). العلمي يلتقي المبعوث الأميركي قبل التعيين. <https://alkhabrpress.com/archives/1573439>





[6] الجزيرة. (2017، 14 مايو). من هو عيدروس الزبيدي؟

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/5/14> /من-هو-

عيدروس-الزبيدي

[7] صحيفة الأيام. (2022، 9 أبريل). عنوان المقال غير مذكور.

[8] العربي الجديد. (2022، 19 أبريل). عنوان المقال غير مذكور.

[9] صحيفة الأيام. (2022، 12 أبريل). عنوان المقال غير مذكور.

[10] عبد السلام، محمد. (2022). تغريدة عبر تويتر. <https://2u.pw/ppez3>

[11] الأمم المتحدة. (2022، 15 مارس). اليمن: أكثر من 160 ألف شخص سيواجهون ظروفًا

شبيهة بالمجاعة هذا العام. <https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096352>

[12] الجزيرة. (ب.ت.). واشنطن تدعم تحويل الهدنة باليمن إلى وقف دائم للقتال.

<https://aljazeera.net>

[13] الشرق الأوسط. (2023، سبتمبر 19). رئيس الوفد الحوثي: متفائلون بلقاءات الرياض.

<https://aawsat.com> ...

[14] عبد السلام، م. (2024، 23 يوليو). تغريدة [منشور على منصة X].

<https://x.com/abdusalamsalah/status/1815667997240951020>

[15] البردوني، عبد الله. (1991). اليمن الجمهوري المجهض. صنعاء: دار العودة.

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2023). أهداف التنمية المستدامة في اليمن.

<https://www.undp.org/yemen>

[17] البنك الدولي. (2022). اليمن - موجز التنمية.

<https://www.worldbank.org/en/country/yemen>

[18] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2021). الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.

<https://www.fao.org/emergencies/countries/detail/en/c/161587>